

تقرير أعضاء مجلس الإدارة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

يسر أعضاء مجلس الإدارة أن يقدموا النتائج غير المدققة لفترة الثلاثة أشهر الأولى من سنة ٢٠٢١.

ألف درهم		بيان الدخل
مارس ٢٠٢٠ (معاد بيانها)	مارس ٢٠٢١	
٣٣٩,٧٣٤	٣٢٠,٠٧٣	إجمالي الأقساط
١٣٩,٦١٤	١١٩,٣٦٦	صافي الأقساط المكتسبة
١٢,٢٠٨	١٢,٠٩٤	صافي مصروفات العمولة
٩٩,٠٠٧	٧٠,٥٦٤	صافي المطالبات المتكبدة والمدفوعة
٢٨,٣٩٩	٣٦,٧٠٨	صافي إيرادات التأمين
(١٢,٨٩٨)	٢١,٦٢٥	صافي إيرادات / (خسائر) الاستثمار
١٥,٥٠١	٥٨,٣٣٣	إجمالي الإيرادات
٢٨,٨٠٧	٢٧,٦٤٩	المصروفات التشغيلية
(١,١٢٥)	٤,٣٩٠	مصروفات / (إيرادات) أخرى
(١٢,١٨١)	٢٦,٢٩٤	صافي أرباح الفترة

المعدلات

ألف درهم		الميزانية العمومية
ديسمبر ٢٠٢٠	مارس ٢٠٢١	
(٠.٠٨١)	٠.١٧٥	ربحية السهم (فلس)
١,٠٧٦,٧١٩	١,٠٣٩,٨٨١	حقوق ملكية المساهمين
٣,١١٨,٩٤٥	٣,٢٢٥,١٢٤	إجمالي الموجودات

تعليق الإدارة على نتائج الربع الأول من عام ٢٠٢١

مع بداية عام ٢٠٢١، لا يزال العالم يتعافى من أزمة كوفيد بشكل بطيء، حيث شهدت أعمالنا والأداء المترتب عليها تحسناً في الربع الأول من العام. كان قطاع السيارات الأكثر تأثراً بالجائحة وذلك على إثر تراجع مبيعات السيارات مع المنافسة الشرسة في الأسعار مما ينتج عنها سوقاً يشكّل الحفاظ فيه على مستويات أقساط عالية تحدياً كبيراً. إلا أن قطاع التأمين المحلي خلاف التأمين على السيارات لدى الشركة قد شهد نمواً بنسبة ١٩٪ وكذلك قطاع التأمين ضد الحرائق والتأمين العام أحرز تقدماً هائلاً. وبشكل عام، تراجع إجمالي أقساط التأمين لدينا بنسبة ٦٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٢٠ - آخر ربع سنوي قبل بدء الأزمة. إن تحولنا من قطاع التأمين على السيارات - فئة لا تتم إعادة التأمين فيها بشكل كبير - إلى فئات التأمين العقاري والتأمين ضد الحوادث التي يعاد التأمين فيها بشكل أكثر بسبب الزيادة في نفقات إعادة التأمين والانخفاض في صافي الأقساط المكتسبة.

كما شهد الربع الأول تحسناً ملحوظاً في ربحية التأمين لدى الشركة وتحسن معدل الخسائر من ٧١٪ إلى ٥٩٪ بنهاية الربع الأول من العام. وقد انخفض صافي المطالبات المتكبدة بشكل كبير بتراجع من ٩٩ مليون درهم في الربع الأول من ٢٠٢٠ ليبلغ ٧١ مليون درهم خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١، ولا تزال الإدارة تتخذ إجراءات أخرى لخفض معدل الخسائر لدينا. يسعدني أن أرى تحسن أداء التأمين قد تحسن بشكل كبير مع زيادة الأرباح بنسبة ٢٩٪ لتبلغ ٣٦.٧ مليون درهم خلال الربع الأول من العام.

انخفضت التكاليف الإدارية ومخصص الديون المعدومة بنسبة ٤٪ مقارنة بنفس الربع من العام الماضي.

أداء الاستثمار:

أظهرت محفظة الاستثمار في شركة الإمارات للتأمين كما في الربع الأول من عام 2021 إيرادات تبلغ 21.6 مليون درهم بزيادة 268% مقارنة بالربع الأول من سنة 2020.

لقد حققت فئات الموجودات الأكثر خطورة استفادة كبيرة من التحول الإيجابي الذي شهدته توجهات السوق، ومن المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً هامشياً خلال عامي 2021 / 2022 عقب سنة من التراجع بسبب جائحة كوفيد.

بالرغم من مجموعة الأحداث السلبية التي شهدها العام الماضي والتي تسببت في حدوث بعض انخفاضات القيمة الدائمة لشركة الإمارات للتأمين، كانت محفظة الشركة الموزعة على مصادر تتسم بالمرونة عاملاً حيوياً لتمكين الشركة من التعافي غير المسبوق عقب الانحدار الشديد في الربع الأول من عام 2020. ومن ثم، حققت إجمالي محفظة الشركة نمواً بمقدار 3.24% عن بداية سنة 2020.

لا تزال الشركة ملتزمة بمواجهة التحديات المقبلة المتمثلة في بيئة تشهد تدني في الأسعار وانخفاض روية الاقتصاد الكلي، مع الاستمرار في متابعة المشهد الاقتصادي والسياسي بحثاً عن فرصاً لاستهداف أعلى عائدات معدلة حسب المخاطر.

إعادة البيان للسنتين 2021 / 2020

كما قمت بإبلاغ المساهمين في وقت سابق، خلال الربع الثاني من عام 2020، اكتشفت الإدارة أنه نتيجة لخطأ كتابي غير مقصود بين اثنين من أنظمة الاكتتاب والتشغيل لدى الشركة، لم يتم قيد مجموعة فرعية من المطالبات ومعلومات الاكتتاب من قسم معين بشكل صحيح ضمن حسابات الشركة لعدة سنوات. وقد بدأت عملية إعادة البيان في الربع الثاني من 2020، سيكون الربع الأول من عام 2021 آخر ربع يقتضي إعادة البيان على النحو المبين في هذه البيانات المالية. يمكن العثور على مزيد من التفاصيل حول التصحيحات وإعادة البيان في الإيضاح 21 أدناه.

صافي الأرباح

ارتفع صافي أرباح الفترة ليلبلغ 26.2 مليون درهم في نهاية الربع الأول من عام 2021 مقارنة بخسائر بلغت 12 مليون درهم في الربع الأول من عام 2020.

الميزانية العمومية

سجل إجمالي موجودات الشركة زيادة بمقدار 4% منذ ديسمبر 2020 لتبلغ بذلك 3.23 مليار درهم. ويرجع السبب الرئيسي في زيادة هذه الموجودات إلى الأداء القوي لمحفظة الاستثمار والزيادة المتوقعة في الذمم المدينة خلال الربع الأول من أي سنة مالية.

رغم هذا الأداء القوي لمحفظة الاستثمار إلا أن حقوق المساهمين تراجعت بنسبة 3.5% ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى توزيعات الأرباح المعلنة بمبلغ 90 مليون درهم.

ارتفعت قيمة النقد والودائع لأجل زيادة عما كانت عليه في 31 ديسمبر 2020 لتبلغ قيمتها 361 مليون درهم.

لا يزال مركز السيولة والملاءة ورأس المال العامل لدينا قوياً.



عبد الله المزروعى

رئيس مجلس الإدارة
10 مايو 2021